مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

دراسة مقارنة

الدكتور
أحمد محمد النوايسة

الحامد

تمهيد 13

الفصل الأول 17

ماهية مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

أولاً: وسائل العلم بالقرار الإداري 19

أ- النشر 19

ب- التبليغ"إعلان القرار الإداري" 20

ج- العلم اليقيني 22

ثانيا: مفهوم عدم رجعية القرارات الإدارية 23

أ- مفهوم الرجعية وشروط تطبيقها 25

أولا: المدلول الواسع للرجعية 25

ثانيا: المدلول الضيق للرجعية 26

ب- شروط تطبيق الرجعية 27

الشرط الأول 27

الشرط الثاني 28

ثالثا: الأساس القانوني لعدم الرجعية 29

رابعا: مبررات مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية 35

أ- إحترام الحقوق المكتسبة 35

ب- إستقرار المعاملات 39

ج- إحترام قواعد الإختصاص من حيث الزمان 41

الفصل الثاني

القرارات التي تنطوي على رجعية بطبيعتها

47

أولاً: القرارات المؤكدة والقرارات المفسرة 49

1- القرارات المؤكدة 51

2- القرارات المفسرة 52

ثانيا: الرجعية بسبب مقتضيات سير المرافق العامة 53

ثالثا: الرجعية في حالة تصحيح القرارات الإدارية 55

أ- صدور القرار من موظف أو هيئة ليس من واجبات وظيفتها إصدار قرارات إدارية 55

أولا: الغياب الكلي للتأهيل القانوني 55

ثانيا: زوال التأهيل القانوني 56

ثالثا: عدم مشروعية التأهيل القانوني الذي حكم القضاء بإلغائه 57

نظرية الموظف الفعلي 58

الصورة الأولى في الظروف الإستثنائية 58

الصورة الثانية في الظروف العادية 58

تصحيح الأخطاء المادية في القرارات الإدارية 63

رابعا: سحب القرارات الإدارية 66

أولا: ماهية سحب القرارات الإدارية 68

ثانيا: الطبيعة القانونية للقرارات الساحبة 69

أ- التظلم الإداري 70

ب- الطعن القضائي 70

ثالثا: نطاق حق الإدارة في سحب القرارات الإدارية 73

أ- سحب القرارات المشروعة 73

1- سحب القرارات الإدارية السليمة التي لم تولد حقا 75

القرارات الولائية 76
القرارات الوقتية 76
القرارات غير التنفيذية 77
القرارات المركبة 77
2- سحب القرارات الإدارية الصادرة بفصل الموظفين 77
ب- سحب القرارات غير المشروعة 80
سحب القرارات الإدارية التي لم تولد حقا 81
3- ميعاد سحب القرارات الإدارية غير المشروعة 84
1. ميعاد السحب في قضاء مجلس الدولة الفرنسي 84
2. ميعاد السحب في قضاء مجلس الدولة المصري 85
3. ميعاد السحب في قضاء محكمة العدل العليا الأردنية 86
4- حالات السحب التي لم تتقيد بالميعاد 87
1. حالة القرار المنعدم 87
2. القرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس 88
3. القرارات المعيبة المبنية على سلطة مقيدة 90
أ- قرار التسجيل في السجل المهني 91
ب- قرارات سحب جوازات السحب المعطاة لغير الأردنيين 91
الإختصاص في سحب القرارات الإدارية 93
سحب القرارات الإدارية غير المشروعة بواسطة مصدرها 93
سحب القرارات الإدارية غير المشروعة بواسطة السلطة الرئاسية 94
آثار السحب 94
زوال القرار المسحوب وآثاره القانونية بأثر رجعي 94
إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب 96
أولاً: الآثار الهادمة لقرار السحب 96
ثانياً: الآثار البناءة لقرار السحب 97

الفصل الثالث

الإستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

أولاً: رجعية القرارات الإدارية بنص القانون 101

ثانياً: رجعية القرار الإداري لتنفيذ أحكام القضاء 104

أ- يجب أن يكون إعادة الحال كاملا 112

ب- إعادة الحال يجب أن يكون رجعيا 113

ج- جزاء مخالفة قاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية 115

1- الطعن بالإلغاء 116

2- طبيعة دعوى الإلغاء 118

3- شروط قبول دعوى الإلغاء 121

أولاً: الشروط المتعلقة بالطاعن 123

المصلحة في دعوى الإلغاء 123

أ- الأحكام العامة للمصلحة في دعوى الإلغاء 125

أساس إشتراط المصلحة 125

وقت توافر المصلحة 127

ب- طبيعة المصالح التي تحميها دعوى الإلغاء 128

المصلحة و الصفة 130

ج- الأهلية 132

أهلية الأشخاص الطبيعيين 133

أ- أهلية الوجوب 133

ب- أهلية الأداء 134

طعون الأشخاص المعنوية الخاصة 135

طعون الأشخاص المعنوية العامة 136

ثانياً: الشروط المتعلقة بالقرار الإداري محل الطعن 138

أ- صدور قرار عن سلطة إدارية وطنية 138
ب- أن يكون القرار نهائيا 140
ج- أن يؤثر القرار الإداري في المركز القانوني للطاعن 142
ثالثاً: تعويض الأفراد عن القرارات الإدارية غير المشروعة 143
أولاً: شروط التعويض 143
الخطأ 144
معايير التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في قضاء مجلس الدولة الفرنسي 145
1- معيار لافريير 145
2- معيار جيز 145
3- معيار هوريو 146
4- معيار دوجي 147
الخطأ الشخصي في النظام المصري 147
الخطأ الشخصي في الأردن 149
الضرر 151
شروط الضرر 152
أولاً: أن يكون محققا 152
ثانياً: أن يقع على حق المشروع يحميه القانون 154
ثالثاً: أن يكون خاصا 155
رابعاً: أن يكون الضرر قابلا للتقويم نقدا 156
خامساً: أن يكون الضرر مباشرا 157
علاقة السببية 157
أولاً: نظرية تكافؤ الأسباب 158
ثانياً: نظرية السبب الأقرب 158
ثالثاً: نظرية السبب المنتج 158

أحكام التعويض 160
طبيعة التعويض الذي يحكم به القضاء 160
القضاء المختص بالتعويض 161
كيفية تقدير التعويض 162
حدود نطاق التعويض 163
1- أن يكون التعويض مقابل الضرر 163
2- أن يقدر القاضي التعويض وقت الحكم فيه 164
3- يجب أن لا يتجاوز مبلغ التعويض عما طلبه المضرور 165
قائمة المراجع 167